اقتصاد البحرين على طريق النمو المستدام ٢٠٢٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

استضافت البحرين -بتنظيم من مجلس التنمية الاقتصادية- المنتدى الاستثماري بوابة الخليج، في نسخته الثانية يومي ٣ و٤ نوفمبر، تحت شعار الاستثمار في منطقة مزدهرة، الذي شهد مشاركة واسعة من كبار المسؤولين والخبراء وقادة الأعمال من المنطقة والعالم؛ بهدف بناء شراكات مستدامة، واستكشاف فرص استثمارية جديدة، في إطار مساعي المملكة لتعزيز مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم جهودها الرامية إلى تنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات غير النفطية، كمحركات رئيسية للنمو، تماشيا مع رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠٢٣، احتلت المرتبة الرابعة عربيًا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، بإجمالي استثمارات بلغ ٦,٨ مليارات دولار، محققة نموًا بنسبة ١٤٨٪، مقارنة بعام ٢٠٢٢، وفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الأونكتاد)، حول الاستثمار العالمي. وقد أعلن عن هذا التقرير في مؤتمر صحفي في البحرين، نظمه مركز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستثمار، بالتعاون مع الأونكتاد ومجلس التنمية الاقتصادية. وتصدرت الإمارات القائمة عربيًا، تليها السعودية، ثم مصر، بينما استحوذت البحرين على ١٢٪ من الاستثمارات التي استقطبتها دول الخليج.

وتنظر المملكة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كمحرك رئيسي للنمو، وقد أولته خطة التعافي الاقتصادي البحرينية، أهمية قصوى. وبفضل الاستثمارات التي جذبتها عام ٢٠٢٣، ارتفع إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ليصل إلى ٤٣,١ مليار دولار، ما يعادل ٩٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتتصدر الكويت محفظة هذه الاستثمارات بنسبة ٣٦٪، تليها السعودية بنسبة ٢٣٪، ثم الإمارات بنسبة ١٠٪.

ويعكس النمو الكبير في حجم الاستثمارات الجديدة ما تتمتع به من مزايا تنافسية، جعلتها وجهة مفضلة للمستثمرين، الباحثين عن بيئة تشغيلية ذات كلفة تنافسية، وموقع استراتيجي، وموارد بشرية ماهرة، وبيئة مالية منفتحة، ومنظومة تشريعية متطورة، ودعم حكومي مستمر لتحقيق نمو وتنوع اقتصاديين، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبحرين من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، إلى أكثر من ٤٣ مليار دولار في ٢٠٢٣، بمتوسط نمو سنوي بلغ ٧٪، متفوقًا على المتوسط العالمي البالغ ٥٪، وتراجعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٤٪.

ومن بين المبادرات التي ساهمت في تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البحرين في عام ٢٠٢٣، كانت مبادرة الرخصة الذهبية للاستثمارات الاستراتيجية، التي كان لها دور محوري في جذب الاستثمارات من المنطقة والعالم، والتي أسهمت منذ إطلاقها في جذب ٢,١ مليار دولار لمشاريع كبرى، يُتوقع أن تسهم في خلق أكثر من ٣٠٠٠ فرصة عمل جديدة.

واستمرارا لهذه السياسة، واصلت البحرين استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٢٤. وأشار تقرير الربع الثاني الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إلى أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بلغ ١٦,٦ مليار دينار مع نهاية الربع الثاني من العام، مقارنةً بـ١٥,٢ مليار دينار في ٢٠٢٣، محققًا زيادة بنسبة ٩٪. ومن الجدير بالذكر، أن خطة التعافي الاقتصادي التي أطلقت في ٢٠٢٢، وتستمر حتى ٢٠٢٦، قد وضعت هدفا لجذب استثمارات أجنبية مباشرة، بقيمة ٢,٥ مليار دولار في ٢٠٢٣، ما يعني أن ما تم تحقيقه تجاوز المستهدف بأكثر من الضعف.

ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام، أصبحت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي الأقل، ولم يعد الاقتصاد رهينة التذبذبات التي تحدث في أسواق النفط، وبات أكثر قوة في مواجهة الصدمات النفطية. وبحسب تقرير الربع الثاني لعام ٢٠٢٤، تصدرت أنشطة الخدمات المالية والتأمين؛ الأنشطة الاقتصادية، بنسبة ١٧,٨٪، محققة نموًا سنويًا بالأسعار الثابتة، بنسبة ٢,٣٪. كما شهد قطاع الصناعات التحويلية، نموًا بنسبة ١,٧٪، ووصلت نسبة إنجاز مشروع مصفاة بابكو لتكرير النفط، إلى حوالي ٩٧٪، ونما نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١,٦٪.

وأسهم نمو قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، في تحقيق تقدم ملحوظ عالميا. وجاءت المملكة في المرتبة ١٨ عالميًا من بين ١٩٣ دولة في مسح الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٢٤، الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، متقدمة بذلك ٣٦ مركزًا، لتحقق موقعًا ضمن أعلى الفئات عالميًا. كما احتلت البحرين، مركزًا متميزًا، ضمن الفئة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام ٢٠٢٤، الصادر عن الاتحاد العالمي للاتصالات، محققة العلامة الكاملة في أربعة من أصل خمسة محاور رئيسية يشملها المؤشر.

واستمرت الأنشطة غير النفطية في ٢٠٢٤، تتفوق في نموها على الأنشطة النفطية، فحققت في الربع الثاني نموًا بنسبة ٢,٨٪، في مقابل ١,٣٪ للأنشطة النفطية، وكانت أبرز الأنشطة الاقتصادية نموًا؛ النقل والتخزين ١٢,٩٪، والمعلومات والاتصالات ١١,٣٪، والسياحة ١٠,٦٪، وأنشطة الخدمات المالية والتأمين ٢,١٪، فيما زادت أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة ١٥,٦٪، وزاد مشتركو الهواتف المحمولة بنسبة ٨,٩٪، وزوار البحرين الذين يبقون أكثر من ليلة ٢٠,٨٪، وارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة ٧,٨٪.

وعلى أساس نصف سنوي، وبالمقارنة مع عام ٢٠٢٣، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا، بالأسعار الثابتة بنسبة ٢,٣٪، حيث حققت الأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة ٣,١٪، بينما تراجعت الأنشطة النفطية بنسبة ٢,١٪. وفيما يتعلق بالأسعار الجارية، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩٪، مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٢,٨٪، والأنشطة النفطية بنسبة ٣,٦٪.

ووفقًا لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد في عام ٢٠٢٤، نموًا، بنسبة ٣٪ بالأسعار الثابتة، مع نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة ٣,٨٪. وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، توقعت نمو بنسبة ٣,٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي، مع تحقيق نمو أعلى بنسبة ٤,٥٪ في الأنشطة غير النفطية، بفضل إتمام مشروع تحديث مصفاة شركة بابكو للتكرير. أما بالنسبة للتضخم، فقد بلغت نسبته ٠,١٪ في ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٪ في ٢٠٢٤ و١,٥٪ في ٢٠٢٥.

وفي منتدى بوابة الخليج، أعلنت شركة بابكو، استعدادها لإطلاق مرحلة حاسمة من مشروع تحديث المصفاة خلال ٦٠ يومًا، بافتتاح المرحلة الأولى من المشروع الاستراتيجي، وإطلاق العمليات التشغيلية الجديدة، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، لتكون أبرز الإنجازات الاقتصادية الجديدة؛ ما يعزز مكانة البحرين، كدولة رائدة في مجال الابتكار في قطاع الطاقة، حيث تنتج مكررات نفطية عالية الجودة، تتحلى بالمسؤولية البيئية، ومكافحة آثار التغير المناخي.

ومن الجدير بالذكر، أن زيادة قدرة المصفاة، من ٢٦٧ ألف برميل يوميًا حاليًا، إلى ٤٠٠ ألف برميل، من شأنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعميق العلاقات السعودية البحرينية، حيث تعتمد على النفط المستورد من السعودية؛ ولهذا فالمشروع قد ارتبط بتحديث أنابيب النفط الناقلة للنفط الخام من السعودية إلى المصفاة، وبلغت التكلفة الاستثمارية لتحديثها نحو ٧ مليارات دولار، وجرى التطوير بالتعاون مع شركة توتال إنيرجي. ويأتي افتتاح هذا المشروع الاستراتيجي الضخم، ضمن عدة مشروعات اشتملت عليها خطة التعافي الاقتصادي البحرينية، بقيمة ٣٠ مليار دولار، في قطاعات السياحة، والتجارة، والصحة، والإسكان، والنقل، والاتصالات، والصناعة، والرياضة، والتي تغير تمامًا من وجه البحرين الاقتصادي، وتزيد من جاذبيتها للاستثمار.

ويُعتبر مشروع جسر الملك حمد، من أبرز المشروعات، التي تعزز تدفق الاستثمارات، وتضاعف حجم التجارة الخارجية، حيث يُعد مكملاً لمشروع السكة الحديدية الخليجية، ويمثل شريانًا جديدًا، يربط البحرين بالسعودية. ويتضمن المشروع إنشاء أربعة مسارات للمركبات ومسارين للسكة الحديد. ويربط خط السكة الحديد الخليجي -الذي يمتد على طول ٥٧ كيلومترًا- بين محطة الملك حمد الدولية للركاب، ومحطة السكة الحديد في منطقة الدمام بالسعودية. ويمتد الجسر الملك حمد على طول ٢٥ كيلومترًا؛ ما يجعله موازيًا لجسر الملك فهد، كما سيوفر الربط بين محطة الملك حمد الدولية للركاب، وشبكة مترو البحرين المزمع إنشاؤها، والواصلة إلى مبنى المسافرين في مطار البحرين الدولي، بالإضافة إلى المناطق التجارية والسكنية الحيوية في المملكة.

على العموم، يقف الاقتصاد البحريني بثبات على طريق النمو المستدام، مع التركيز على إعادة توجيه إيراداته من القطاع النفطي، نحو تنمية القطاعات غير النفطية، التي أصبحت تمثل ٨٦٪ من هيكله. وفي مسيرته نحو التحول، حافظ على أولوية الاستثمار في البشر، وعدها مفتاح تنمية القطاعات غير النفطية. وفي رؤية ٢٠٥٠، تسعى المملكة لتعزيز هذه الاستثمارات من خلال الانتقال إلى اقتصاد رقمي وابتكاري، مع الالتزام برؤية جلالة الملك في تحقيق توازن بين الجوانب المادية، والثقافية في البناء الحضاري، بما يضمن الحفاظ على هوية وقيم الشعب البحريني.

البدانة تجر وراءها أمراضا أخرى كثيرة

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

وباءٌ جديد بدأ يزحف إلى أعماق المجتمعات البشرية في كل دول العالم، وأخذ رويداً رويداً يتغلغل ويتجذر في أوساط البشر، فتحول اليوم إلى مرض معترف به دولياً وبحاجة إلى رعايةً وعناية سريعة للتخفيف من حدة تأثيره في الأفراد والمجتمعات، ومنعه من الانتشار في دائرة أوسع مما هو عليه الآن.

فهذا الوباء كان من علامات ومؤشرات حياة الرفاهية والترف في الغرب، وكان يدل على ولوج المجتمعات الغربية خاصة في سلوكيات خاطئة، والقيام بممارسات غير مستدامة صحية، كتناول الوجبات السريعة والمأكولات المشبعة بالدهون، والمشروبات المحلاة طبيعياً وصناعياً، والتدخين، إضافة إلى الجلوس ساعات طويلة دون حركة أمام شاشات التلفاز والهواتف الذكية وألعاب الفيديو.

ولكن عدوى هذه الحياة الغربية والثقافة الاستهلاكية المفرطة في مثل هذه العادات والممارسات اليومية ونمط الحياة غير المستدام انتقلت عدواها إلى جميع دول العالم دون استثناء، ولذلك ظهر فيهم أيضاً هذا الوباء الجديد حتى عمَّ الكرة الأرضية برمتها.

هذا الوباء هو الوزن الزائد، والسمنة أو البدانة التي أصبحت الآن المؤشر على تبني واتباع الثقافة الغربية الاستهلاكية غير المستدامة، كما أنها تؤكد خطورة تقليد الغرب في مثل هذه العادات السيئة والسلوكيات غير الصحية. فتفشي هذا الوباء بين البشر في كل دول العالم تؤكده التقارير والإحصاءات الدولية المنشورة، ومنها التقرير الصادر عن «المرصد العالمي للسمنة» (Global Obesity Observatory) التابع للمؤسسة الدولية للبدانة (World Obesity Foundation).

فقد أفاد المرصد العالمي للسمنة في تقريره لعام ٢٠٢٣ بأن نسبة السمنة عالية في معظم دول العالم، فمن أعلى النسب بين دول العالم هي الولايات المتحدة التي وصلت نسبة البدانة بين أفراد الشعب إلى ٤١,٦٤٪، في حين أن قطر جاءت في المرتبة رقم (١١) بنسبة ٤٠,٧٩، والكويت في المرتبة (١٥) بنسبة ٣٨,٨، والمملكة العربية السعودية في المرتبة رقم (١٧) على المستوى الدولي بنسبة ٣٨,١٣، والأردن بلغت النسبة ٣٤,٢، وأخيراً سلطنة عمان بنسبة ٢٦,٧٩٪ في المرتبة رقم (٥٦).

وفي تقديري فإن خطورة هذا الوباء تأتي أولاً في الزيادة المطردة مع الزمن في عدد المصابين به في معظم دول العالم، وثانياً أن هذا المرض يجر وراءه عللاً وأسقاماً أخرى كثيرة، وتصاحبه عدة أمراض مزمنة أخرى مستعصية، وقد تؤدي إلى مضاعفات تنجم عنها وفاة المريض، أي إن هذا المرض يهدد باقي أعضاء الجسم ويعرضها لمخاطر السقوط في أمراض جديدة.

أما المرض الأول الذي قد يأتي نتيجة للبدانة والوزن المفرط فهو عدة أنواع من السرطان. وهناك الكثير من الأبحاث الوبائية التي أشارت إلى وجود علاقة بين البدانة والتعرض لبعض أنواع السرطان، حيث أفادت بأن الإنسان البدين أكثر عرضة من غيره لمخاطر الوقوع في شباك السرطان. ومن هذه الدراسات، تلك المنشورة في مجلة (Nature Genetics) في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤ تحت عنوان: «الاختيار المعتمد على السمنة للطفرات المحركة في السرطان». فهذه الدراسة قامت ببحث العلاقة بين البدانة والنمط الوراثي للورم، حيث ارتبطت السمنة بطفرات محددة في سرطان الرئة الغدي وسرطان بطانة الرحم، أي إن السمنة هي المحرك لعدم التجانس المسبب للمرض في بعض أنواع السرطان.

والمرض الثاني هو بعض أمراض القلب، ومنها فشل القلب (Heart Failure)، فقد نُشر بحث في ٩ أكتوبر ٢٠٢٤ في المجلة الدولية للبدانة (International Journal of Obesity) تحت عنوان: «العلاقة بين السمنة وخطر الإصابة بمرض فشل القلب وضعف البطين الأيسر بين كبار السن»، وهذه الدراسة تشير إلى وجود العلاقة بين البدانة ومخاطر فشل القلب.

والمرض الثالث فهو من أمراض الجهاز التنفسي، وبالتحديد مرض كورونا، حيث نُشرت دراسة في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤ في المجلة الدولية للبدانة (International Journal of Obesity) تحت عنوان: «العلاقة بين زيادة الوزن والسمنة وعدوى مرض كورونا»، وهذه الدراسة أشارت إلى أن البدانة تؤثر وتضعف جهاز المناعة عند الإنسان، مما يرفع من احتمال الإصابة بالعدوى من الجراثيم، وبالتحديد فيروس كورونا.

وأما المرض الرابع فهناك إجماع عند الأطباء عليه، وهو علاقة السمنة بمرض السكري من النوع الثاني، حيث أفادت الدراسات بأن ٤ من كل ٥ مرضى مصابين بمرض السكري يعانون من زيادة الوزن والبدانة، كما أن العلماء يؤكدون أن السمنة هي العامل الرئيس للإصابة بمرض السكري. ومن أجل التركيز على هذا الجانب، وتعميق التوعية الشعبية بهذا البعد من مرض البدانة، سيعقد في البحرين مؤتمر تحت عنوان «السكري والسمنة» في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤.

وأما المرض الخامس فمتعلق بالجانب النفسي للإنسان، حسب الدراسة المنشورة في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤ في مجلة تقارير علمية (Scientific Reports) تحت عنوان: «مخاطر الاكتئاب والقلق والرغبة في الانتحار عند المرضى البدناء». وفي هذه الدراسة أفاد الباحثون على وجود علاقة بين البدانة والوقوع في أمراض نفسية، كالاكتئاب، والقلق، والميل نحو الانتحار.

وبالرغم من أن البدانة تُعد مرضاً مستقلاً في حد ذاته، إلا أنه لا يوجد إجماع في المجتمع الطبي على أسباب وعلاج المرض. أما بالنسبة إلى أغلب الأسباب فهناك عدة عوامل تؤدي إلى الوقوع في وباء البدانة والوزن المفرط، منها الجينات الوراثية عند الفرد وقابليته لزيادة الوزن، ونوعية الميكروبات الموجودة في المعدة، ومنها العادات الغذائية السيئة من الإفراط في تناول المواد الغذائية الدهنية والمشروبات الغازية المحلاة والسكريات بشكل عام والكحوليات والتدخين، إضافة إلى عدم ممارسة الرياضة. وهذه العوامل تمت دراستها في البحث المنشور في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤ في المجلة الدولية للبدانة (International Journal of Obesity) تحت عنوان: «السمنة لدى الأطفال: عوامل الخطر السلوكية والبيئية المرتبطة بمؤشر كتلة الجسم للأطفال بين ٢ و ٩ سنوات»، حيث سبرت الدراسة غور العلاقة بين زيادة الوزن والعوامل المتعلقة بالسلوك والبيئة، مثل أنماط الغذاء وممارسة الرياضة، وغيرهما. كما قامت دراسة أخرى بالتركيز على دور الرياضة في خفض الوزن، ونُشرت في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤ في مجلة (Nature Metabolism) تحت عنوان: «الرياضة على المدى الطويل لها آثار إيجابية على الأنسجة الدهنية في حالات زيادة الوزن أو السمنة».

وأما بالنسبة إلى العلاج فمنها تغيير أنماط حياة الإنسان من ناحية نوعية وكمية الغذاء وممارسة الأنشطة الرياضة، ومنها التدخل الجراحي، ومنها أخيراً الأدوية، مثل عقار «أوزمبيك» (Ozempic) المستخدم لمكافحة مرض السكري والبدانة في وقت واحد.

ولذلك علينا في منْع هذا المرض، وأمراض كثيرة أخرى، وتجنب الوقوع فيها أن نهتم كثيراً بالجانب الذي تحت أيدينا وتحت تصرفنا، وبإمكاننا القيام به بشكل يومي، وبالتحديد اتباع نمط الحياة الصحي والمستدام، والتحول من سلوكيات ضارة إلى سلوكيات صحية، وتغيير الممارسات والعادات اليومية نحو الأفضل من الناحية الصحية.

ismail.almadany@gmail.com

عالم يتغير

قدم في أمريكا وأخرى في العالم!

فوزية رشيد

○ لم يكن فقط فوز ترامب مفاجئا لكثيرين بل كان اكتساحه في نتائج الانتخابات هو الأكثر مفاجأة! فقد فاز بشكل كاسح حيث جاءت نتيجة المجمع الانتخابي ٢٧٤ مقابل ٢٢٤ لصالح ترامب ليصبح الرئيس ٤٧، وهذه المرة بصلاحية مطلقة وقد اكتسح الجمهوريون أركان السلطات الثلاث: رئاسة ترامب، ومجلسي الشيوخ والنواب! مما يشكل ما اعتبره البعض زلزالا سياسيا في أمريكا يتردد صداه في كل العالم مثلما يشكل ضربة قوية للديمقراطيين أو الليبراليين اليساريين الذي بالغوا في التطرف الليبرالي داخل أمريكا وانتقال تأثير ذلك في بقية العالم سواء حيث الحروب والأوبئة أو حيث الجوانب الأخلاقية والجنسية والقيم وحيث بدأت مشاكل العالم تتصاعد مع الأوبئة والحروب في عهد بايدن!

○ ولأن الولايات المتحدة هي التي تقود منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية إرث الاستعمار الغربي في العالم تحت مسمى النظام الدولي فإن تأثيرها واضح على هذا النظام وحيث ترامب بفوزه وبعد التجربة الأولى له حين كان الرئيس الـ٤٥ ما بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠ يضع مجددا قدميه إحداها في الداخل الأمريكي والأخرى في العالم لتنقسم ردود الفعل حول عودته رئيسا للولايات المتحدة ما بين صدمة وقلق في أوروبا! واحتفاء في روسيا مع تصاعد الأمل في حسم ملف أوكرانيا ولجم الناتو عن دوره التصعيدي ضد روسيا أو الجار الأهم لأوروبا فيما الصين تدرك أن شرارة الحرب العالمية الثالثة قد تنطفئ في فترة رئاسة ترامب ليحل محلها الحرب الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية والتنافس بعيدا عن صدام عسكري محتدم! فيما إيران وأذرعها يتصاعد القلق لديهم بسبب موقف ترامب من إيران وأذرعها والملف النووي وقد يشجع الكيان الصهيوني بضربة عسكرية مؤثرة لبرنامجها النووي! أما بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط فإن ترامب كغيره من الرؤساء الأمريكيين وإن اختلف الأسلوب والمعيار فهو منحاز بشكل مطلق للكيان الصهيوني وفي الوقت ذاته يتحدث بلغة السلام وإنهاء الحرب ودفع المزيد من الدول العربية نحو التطبيع.

○ ترامب في دورة رئاسته الأولى اتخذ قرارات صادمة فيما يخص القدس والجولان مما يجعل الشكوك تتزايد حول ماهية مواقفه القادمة وهو المنحاز للكيان الصهيوني من القضية الفلسطينية! وهو الذي جعل نتنياهو ينتظر بحرقة مجيئه كرئيس للولايات المتحدة وكأنه ينتظر المنقذ لمخططه الشرق أوسطي الجديد الذي يحمل خريطته بشكل متكرر والحديث عن الجغرافيا الموعودة لكيانه! وهذا يجعل موقف ترامب متناقضا أو يتسم بعدم الوضوح من الصراع في المنطقة والعلاقات مع العرب ومع دول الخليج وحيث السعودية تحديدا تربط التطبيع مع الكيان الصهيوني بتنفيذ حل الدولتين الذي يرفضه ترامب!

○ وهناك مفارقة أخرى في موقف ترامب من الكيان الصهيوني والقضية الفلسطينية وهي أنه لطالما كان يتهم الدولة العميقة في الولايات المتحدة ويدعو إلى محاربتها رغم أن هذه الدولة العميقة في الغالب الأعظم واقعة بيد اليهود الصهاينة وفي الوقت ذاته هو أكثر من يدعم الرؤية الصهيونية المتطرفة حول فلسطين وشعبها وقضيتها! وهو وحده دون الرؤساء الأمريكيين من عمل في ولايته الأولى على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان! فهل في ولايته الثانية سيواصل تعزيز الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي المطلق للكيان الصهيوني كما كان حادثا تجاه غزة في فترة بايدن؟! وهل سيعمل بأسلوب التجارة والصفقات الذي يبرع فيه على تشجيع الكيان الصهيوني بضم الأراضي الفلسطينية وتهويدها بشكل كامل كما يطمح نتنياهو في توسيع المستوطنات وقتل الحل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة! وهذا من جهة فيما من جهة أخرى وبالأسلوب ذاته التجاري سيعمل على توسيع دائرة التطبيع كما صرح مرارا مع الدول العربية؟! هذا تناقض فاضح وغريب!

○ ترامب كرئيس سيحاول مجددا دمج لغة السياسة بلغة التجارة وجعل صفقات التسليح الضخمة والتعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي وفي مجالات الطاقة إلى جانب محاربة النفوذ الإيراني مدخلا للتأثير في العرب بالقبول بانحيازه المطلق للكيان الصهيوني وتحقيق مآرب هذا الكيان عبر ذات السردية السياسية الصهيونية وهي السلام مقابل السلام وليس الأرض وتفتيت وتوزيع الشعب الفلسطيني خارج أرضه! هذا هو مخرجه ولكن هل سيقبل العرب بذلك؟! وهل سيتمّ إنهاء القضية الفلسطينية بلغة التجارة، رغم كل الأثمان الباهظة التي دفعها الشعب الفلسطيني في غزّة طوال أكثر من عام، بل منذ ١٩٤٨ وما دفعه في الضفة من سلطة ضعيفة نتيجة سياسات أمريكا والغرب؟!

○ «ترامب» ومهما بلغ طموحه بعقد الصفقات لإنهاء القضايا المعقدة في المنطقة العربية وعلى رأسها فلسطين والقضايا المعقدة أيضا في العالم فإن القدرة على عقد الصفقات والإغراء بها أو الإغواء بها لن يحل تلك القضايا! وما يهمنا في فترة رئاسته إن كان يريد القضاء على ما تسببت به أمريكا من حروب في المنطقة وفي العالم أن يدرك «ترامب» أن قضايا الشعوب وقضية الشعب الفلسطيني لا يمكن اللعب بها أو التلاعب عليها، بانحياز مطلق للمعتدي الصهيوني، وفي ذات الوقت تأمين السلام له، والسلام في المنطقة! والادعاء بتشجيع الاستقرار والتنمية! لا يمكن الجمع بين النقائض الفاضحة في القضايا الجوهرية بعد أن تحركَ العالم كله كشعوب لنصرة الحق الفلسطيني وعدالة قضيته! والقادم حتمًا سيكشف حقيقة النيات وحقيقة المواقف! وإن كانت مرحلة «ترامب» الثانية تختلف عن الأولى؟!

ماذا وراء إعلان الرئيس الأوكراني عن خطة لتحقيق النصر على روسيا؟

بقلم:
د. نبيل العسومي

بعد أن رفضت جمهورية أوكرانيا في ظل الرئيس فلاديمير زيلينسكي فرص السلام المتعددة وخاصة الفرصة التي جاءت بعد بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في شهر مارس ٢٠٢٢ وبعد أن ورطه الغرب في هذه الحرب الطاحنة المستمرة منذ أكثر من سنتين ونصف السنة وبعد أن دفعت أوكرانيا ثمنا باهظا من قواتها العسكرية وبنيتها التحية وبعد أن فشل الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية في إلحاق الهزيمة الاستراتيجية بروسيا الاتحادية وبعد فشل قمة السلام المضحكة التي انعقدت في جنيف بسويسرا في الصيف الماضي وبعد فشل الرئيس زيلينسكي في إقناع الغرب بالسماح له باستخدام الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى لضرب العمق الروسي، ها هو الرئيس زيلينسكي يعلن أمام القوى الغربية ما يسميه خطة «النصر» ومشروع النصر في الوقت الذي تشهد فيه الساحة العسكرية في أوكرانيا انهيارات متتالية للجيش الأوكراني في مواجهة الجيش الروسي في إقليم الدونباس وفي منطقة كورسك التي تشهد انهيارات سريعة للقوات الأوكرانية فيما يقترب الجيش الروسي من لحظة النصر العسكري تمهيدا لترجمتها بالانتصار السياسي.

ما الذي تضمنته خطة «النصر» الأوكرانية التي عرضها الرئيس الأوكراني زيلينسكي؟.

لقد تضمنت خطة «النصر» التي عرضها على شركائه الغربيين عددا من النقاط أهمها ما يلي:

أولا: الإعلان الفوري عن قبول أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي «الناتو» والتعجيل في ذلك ليكون هذا القبول ضربة في وجه روسيا الاتحادية التي قاتلت هذه السنوات من أجل منع أوكرانيا من امتلاك أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي وتركيز الخطة على هذه النقطة على أساس أنها ستكون أمرا واقعا جديدا يجعل روسيا تتوقف عن مهاجمة أوكرانيا بحسب ما تفرضه هذه الخطة التي لم يقبل بها أغلب الشركاء الغربيين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى أن أهم قاعدة من قواعد قبول الأعضاء الجدد في الناتو ألا تكون الدولة الراغبة في الانضمام في حالة حرب.

إن هذا الأمر هو ما دفع هؤلاء الشركاء إلى تأجيل مناقشة هذا الموضوع إلى الاجتماع القادم في صيف ٢٠٢٥ وخصوصا أن الوضع السياسي والدستوري للرئيس الأوكراني حاليا يبدو حوله لغط كثير وخصوصا أن فترته الرئاسية الدستورية انتهت وهو الآن يعمل خارج الدستور وفقا لما يقوله الكثيرون حتى داخل أوكرانيا نفسها.

ثانيا: يتمثل في طلب الرئيس زيلينسكي توريد أسلحة نووية إلى أوكرانيا أو مساعدتها على إنتاج مثل هذه الأسلحة «للدفاع عن أوكرانيا» وهذا طبعا أمر صعب خاصة في ظل الحرب القائمة حاليا وكذلك في ضوء وثيقة استقلال أوكرانيا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التي من شروطها تجريد أوكرانيا من جميع أسلحة الدمار الشامل والتزامها بعدم امتلاك هذه الأسلحة في أي يوم من الأيام، كما أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن صراحة وبوضوح أنه لن يسمح لأوكرانيا بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وخصوصا السلاح النووي، كما أن هذا الأمر في حالة حدوثه وهو مستبعد ستعتبره روسيا الاتحادية حربا مباشرة ضدها من حلف شمال الأطلسي بما سيعني في النهاية استخدام الأسلحة النووية بشكل أو بآخر وضد جميع الدول التي تدعم أوكرانيا.

ثالثا: المطالبات المتكررة بتقديم السلاح والمزيد من السلاح إلى أوكرانيا من قبل الشركاء الغربيين الذين أنهكتهم هذه الحرب واستنزفت كامل طاقاتهم وأسلحتهم وأموالهم لم تعد هذه الدول قادرة على الاستجابة للطلبات التي من الواضح أنها خسرت الحرب وكما هو معلوم فإن الشركاء الغربيين تحكمهم الرأسمالية التي ترفض الدخول في أي مشروع خاسر وأوكرانيا تحولت الآن إلى مشروع خاسر بالنسبة إلى الدول الغربية بالرغم من الإغراءات التي أعلنها الرئيس زيلينسكي في خطة «النصر» والمتضمنة استعداد أوكرانيا لفتح ثرواتها أمام الدول الغربية الكبرى دون الانتباه إلى أن معظم هذه الثروات موجودة في منطقة الدونباس وأن روسيا على وشك استعادتها كاملة إلى القوام الروسي والخارطة الروسية الجديدة في ظل الاستفتاء وموافقة أغلب سكان هذا الإقليم إلى الانضمام إلى روسيا.

أما بقية النقاط المطروحة في خطة «النصر» الأوكرانية فهي متكررة وغير ذات أهمية كبيرة ولكن من الملاحظ أن هذه الخطة لم تلق أي ترحيب غربي حقيقي حيث يفترض أن يدرك النظام الأوكراني مدى عقم السياسة التي يتبعها الرئيس زيلينسكي.

لقد بدأت الأصوات الغربية تنادي بالقبول بالتفاوض والحلول السلمية لأن المعركة العسكرية قد انتهت تقريبا لصالح روسيا الاتحادية وأن القوات الروسية أثناء إعلان الرئيس الأوكراني زيلينسكي خطته كانت تتقدم بشكل حثيث في جميع الجبهات ومن هنا تأتي المفارقة أن يعلن طرف مهزوم عمليا في جبهات القتال خطة «النصر».